

## الندوات وورش العمل التي عقدت ضمن إطار التعاون المحلي والعربي والدولي خلال العام 2015

ضمن إطار التعاون المحلي والعربي والدولي شارك المعهد في تنظيم العديد من الندوات وورش العمل والتي جاءت على النحو التالي:

- دورتين تدريبيتين حول التحقيقات الجنائية الدولية والتحقيق في حالات العنف القائم على المرأة باعتبارها جرائم دولية عقدتا في الأردن بالتعاون ما بين المعهد القضائي ومنظمة الاستجابة السريعة للعدالة في الفترة ما بين 2-20 اب وشارك في الدورتين 50 مشاركا من الأردن والعالم من بينهم ثلاثة من السادة القضاة وثلاثة من الضباط من مديرية الأمن العام وثلاث سيدات من منظمات المجتمع المدني من الأردن.
- تنظيم لقاء تنسيقي حول مطابقة القوانين الوطنية مع اتفاقيات حقوق الإنسان لمؤسسات المجتمع المدني بالتعاون ما بين معهد راؤول ولنبرغ لحقوق الإنسان في السويد والمعهد القضائي الأردني.
- ندوة حول تسبيب الأحكام القضائية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي القانوني.
- ندوة حول الجرائم المالية مع المدرسة الوطنية للقضاء والسفارة الفرنسية في عمان.
- عدد من الندوات حول القانون الدستوري بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلام وسيادة القانون.
- عدد من الندوات حول القانون التجاري بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية والمنظمة الدولية لقانون التنمية وإعادة الأعمار .
- محاضرة حول القضاء الإداري للسادة القضاة مع السفارة الفرنسية.
- عدد من الحلقات النقاشية على مدى ثلاثة شهور شارك فيها 45 قاضيا ومدعيا عاما و 39 من أفراد الضابطة العدلية من جهاز الأمن العام تركزت حول التحقيق الأولي والابتدائي والية وكيفية إعداد المضبوطات والمحاضر وتنظيمها والية إسناد التهم وخرج المشاركون بتوصيات تم رفعها إلى معالي وزير العدل لمخاطبة الجهات المعنية لمتابعتها.

- ورشة عمل حول التعريف بقانون الطيران المدني.
- كذلك عقد المعهد دورات تدريبية بموجب مذكرات التفاهم و اطر التعاون في مجال التدريب لكوادر من القضاء العسكري ومديرية الأمن العام والمديرية العامة للدفاع المدني وقوات الدرك .
- ويحرص المعهد على مشاركة ممثلين من مؤسسات الدولة ذات الصلة بالعمل القضائي في الدورات التي يعقدها في اطار التعاون الدولي لتعميم الفائدة ومن هذه المؤسسات التي شارك ممثليها ضمن الدورات التي عقدت هذا العام على سبيل المثال المؤسسات العسكرية والامنية والمخابرات العامة والمركز الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية وهيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة والبنك المركزي الأردني وديوان المظالم ونقابة المحامين .